



الوثيقة 48-A
1 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5

البند 2 (و) و 4 (ج) و 4 (د) من جدول الأعمال

الاتحاد الإفريقي للاتصالات

مساهمة في أعمال المؤتمر

مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

أولاً عرض

يقدم الاتحاد الإفريقي للاتصالات، عضو قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، هذا الاقتراح بالنيابة عن أعضائه.

والنص المقدم نسخة مختصرة من " الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" ويبرز العناصر المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1 مقدمة

شهد إنشاء الاتحاد الإفريقي مبادرات متزامنة لتركيز الاهتمام على الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا التي اعتمدها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا بزامبيا في 11 يوليو 2001.

وتمثل هذه المبادرة الإفريقية الجديدة تعهداً من قبل الزعماء الإفريقيين، يستند إلى رؤيا جماعية واقتناع حازم ومشترك، بأن عليهم واجباً ملحاً باستئصال الفقر ووضع بلدانهم، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو والتنمية المستدامين، والمشاركة بنشاط، في نفس الوقت، في الاقتصاد العالمي وفي مجتمع السياسة. ويرتكز البرنامج على تصميم الأفارقة على تخليص أنفسهم والقارة من آفة التخلف والاستبعاد في عالم أخذ في العولمة.

إن فقر إفريقيا وتخلفها يتناقض بشكل صارخ مع ازدهار العالم المتقدم. ويشكل التهميش المستمر لإفريقيا من عملية العولمة والاستبعاد الاجتماعي للغالبية العظمى من شعوبها تهديداً جسيماً للاستقرار العالمي.

ومنذ سبعينات القرن الماضي، وانضمام البلدان الإفريقية إلى مؤسسات المجتمع الدولي، قام منطق التنمية الإفريقية على ثنائي الائتمان والمعونة. وأفضى الائتمان إلى ورطة المديونية، التي لا تزال قائمة، وهي التي بدأت بالأقساط وانتهت بإعادة الجدولة، وتغرق نمو البلدان الإفريقية. وقد تم الوصول إلى آخر حدود هذا الخيار. وفيما يتعلق بالعنصر الآخر في الثنائي - أي المعونة - فإن بوسعنا أن نلاحظ أيضاً انخفاض المعونة الخاصة والحد الأعلى للمعونة العامة، وهو ما يتناقض مع أهداف السبعينات.

تنطوي الاستراتيجية التي تقوم عليها المبادرة على الهيكل التالي:

• **الشروط الأساسية المسبقة للتنمية**

- السلم، والأمن والديمقراطية والحكم السياسي السليم
- الإدارة السليمة للاقتصاد والشركات مع التركيز على إدارة المالية العامة
- التعاون والتكامل الإقليميان

• **القطاعات ذات الأولوية**

- البنية التحتية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التنمية البشرية، مع التركيز على الصحة والتعليم وتنمية المهارات
- الزراعة
- النهوض بتنوع الإنتاج والصادرات، مع التركيز على تيسير سبل وصول الصادرات الإفريقية إلى الأسواق في البلدان الصناعية.

• **تعبئة الموارد**

- زيادة المدخرات وتدفقات رؤوس الأموال من خلال المزيد من تخفيف عبء الدين، وزيادة تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة، علاوة على الإدارة الأفضل للإيرادات والمصروفات العامة.

3 المواضيع الرئيسية

يناقش النص التالي بشكل عمومي بعض العناصر الآتية، التي تؤثر فيها رسالة الاتحاد الدولي للاتصالات، ورسالة مكتب تنمية الاتصالات على وجه الخصوص، بدرجة كبيرة.

1.3 التكامل الاقتصادي

معظم البلدان الإفريقية صغيرة، من حيث عدد السكان وحصّة الفرد من الدخل على حد سواء. ونتيجة لكون أسواقها محدودة، فإنها لا تقدم عوائد جذابة للمستثمرين المحتملين، بينما يتأخر التقدم الممكن تحقيقه في تنويع الإنتاج والصادرات. ويعمل ذلك على الحد من الاستثمار في البنية التحتية الضرورية التي تعتمد في جدواها العملية على وفورات الحجم.

وتبين هذه الظروف الاقتصادية الحاجة إلى قيام البلدان الإفريقية بتجميع مواردها وزيادة التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي في القارة بغية تحسين قدرتها التنافسية الدولية. ولا بد من تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الخمسة: غرب إفريقيا وشمال إفريقيا ووسط إفريقيا وشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي.

وتركز المبادرة الإفريقية على توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل النقل، والطاقة، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستئصال الأمراض، وصون البيئة، وتوفير قدرة البحث الإقليمية)، علاوة على النهوض بالتجارة والاستثمارات البينية الإفريقية. وسيتم التركيز على ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي بواسطة تحديد المشاريع المشتركة المتوافقة مع البرامج الإنمائية القطرية والإقليمية المتكاملة، وعلى تجانس السياسات والممارسات الاقتصادية والاستثمارية. وثمة حاجة إلى تنسيق السياسات القطاعية الوطنية والرصد الفعال للقرارات الإقليمية.

وستعطي المبادرة الإفريقية أولوية لبناء القدرة على تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية القائمة. ولا بد من أن يقوم بنك التنمية الإفريقي بدور قيادي في تمويل الدراسات والبرامج والمشاريع الإقليمية.

وينبغي الاعتراف في جهود التكامل بالظروف الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة في إفريقيا.

تعتبر البنية التحتية أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وينبغي البحث عن حلول تسمح لإفريقيا بأن ترتفع إلى مستوى البلدان المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.

ولو كانت إفريقيا تملك نفس البنية التحتية الأساسية التي تملكها البلدان المتقدمة، لكانت في وضع مؤات جداً بحيث تركز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية من أجل المنافسة الدولية. وتشكل الفجوة الهيكلية في البنية التحتية معوقاً جسيماً جداً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. فالبنية التحتية المحسنة، بما في ذلك تكلفة الخدمات وإمكانية التعويل عليها، تعود بالفائدة على إفريقيا وعلى المجتمع الدولي الذي سيستطيع أن يحصل على السلع والخدمات الإفريقية بشكل أرخص جداً.

لقد بنى المستعمرون في الكثير من البلدان الإفريقية البنية التحتية المطلوبة لتصدير المواد الخام الإفريقية واستيراد سلعهم الصناعية إلى إفريقيا.

وإذا ما كان للبنية التحتية أن تتحسن في إفريقيا، فإن التمويل الأجنبي الخاص يعتبر لازماً لاستكمال طريقي التمويل التقليديتين، ألا وهما الائتمان والمعونة.

3.3 التنمية البشرية: الصحة والتعليم

تدور التنمية البشرية حول توسيع خيارات الناس وتمكينهم من التمتع بحياة صحية وخلاقة طويلة. ويتبنى البرنامج استراتيجيات استئصال الفقر المتعددة الاتجاهات المدعومة من قبل عدد من الوكالات الإنمائية والجهات المانحة المتعددة الأطراف. ويدعو البرنامج إلى قيام الحكومات الإفريقية ومجتمع المانحين بزيادة الاستثمار في الخدمات الصحية.

وتتمثل المشاكل الرئيسية في التعليم في إفريقيا في سوء المرافق وعدم ملائمة الأنظمة التي تحصل الغالبية العظمى من الأفارقة على التدريب بواسطتها. وقد أظهر الأفارقة الذين أتاحت لهم الفرصة لتلقي التدريب في أماكن أخرى من العالم قدرتهم على المنافسة بنجاح.

وتؤيد الخطة القيام بتقوية النظام الجامعي في كافة أنحاء إفريقيا فوراً، بما في ذلك إنشاء جامعات متخصصة حيثما تطلبت الحاجة، والاستفادة من هيئات التدريس الإفريقية المتاحة. وتم التشديد بوجه خاص على الحاجة إلى تعزيز وجود معاهد التكنولوجيا.

والعنصر الهام الثاني في التعليم هو بناء المدارس الابتدائية في جميع القرى، والمدارس الثانوية في جميع الأقاليم.

4.3 الزراعة

تعيش غالبية الشعوب في إفريقيا في المناطق الريفية. بيد أن الأنظمة الزراعية ضعيفة بوجه عام وغير مثمرة. وحيث يقترن ذلك بالنكسات الخارجية، مثل عدم التيقن من المناخ، والتحيزات في السياسة الاقتصادية والتغيرات في الأسعار العالمية، فقد عملت هذه الأنظمة على تثبيط المعارف الزراعي والدخل في المناطق الريفية، مما أفضى إلى انتشار الفقر.

وتتطلب الحاجة الملحة لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية أن تتم معالجة الأنظمة الزراعية غير الملائمة بحيث يمكن زيادة إنتاج الأغذية ورفع مستويات التغذية.

وإدخال تحسينات في الأداء الزراعي يعد شرطاً أساسياً مسبقاً للتنمية الاقتصادية في القارة. كما أن من شأن الزيادة الناجمة عن ذلك في القوة الشرائية لأهالي الريف أن تفضي إلى طلب فعلي أعلى على السلع الصناعية الإفريقية. وستشكل الديناميكيات المستحثة مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي.

وتتوقف التحسينات الإنتاجية في الزراعة على إلغاء عدد من القيود الهيكلية التي تؤثر على القطاع. وأحد القيود الرئيسية عدم التيقن من المناخ، وهو ما يوجد عامل مخاطر في وجه الزراعة الكثيفة المستندة إلى تدفق الاستثمارات الخاصة بشكل بارز. وبالتالي، لا بد للحكومات من أن تدعم توفير الري وتعمير الأراضي القابلة للري عندما لا تبدي العناصر الخاصة استعداداً للقيام بذلك. كما أن تحسين البنية التحتية الريفية الأخرى (الطرق، وإدخال الكهرباء في الريف، إلى آخره) ضروري.

و لم تول الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف سوى اهتمام قليل جداً في الآونة الأخيرة بقطاع الزراعة والمناطق الريفية التي تضم 70 في المائة من الفقراء في إفريقيا. فمثلاً، كان الائتمان المقدم للزراعة في حافظة مشاريع البنك الدولي يبلغ 39 في المائة في عام 1978، ولكنه انخفض إلى 12 في المائة في عام 1996، بل وانخفض بأكثر من ذلك ليصل إلى 7 في المائة في عام 2000. ولا بد لاجتماع المانحين بأكمله أن يعكس هذا الاتجاه السلبي.

4 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1.4 الوضع

أسفر سوء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا، مجتمعاً مع ضعف السياسات والأطر التنظيمية ومع الموارد البشرية المحدودة، عن عدم كفاية سبل الحصول على ما هو ميسور من الهواتف والإذاعة والحواسيب والإنترنت. ولا تزال الكثافة الهاتفية الإفريقية دون خط واحد لكل 100 شخص. كما أن تكاليف الخدمة مرتفعة جداً: فيبلغ متوسط تكلفة التوصيل في إفريقيا 20 بالمائة من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 9 بالمائة، والذي يبلغ في بلدان الدخل المرتفع واحداً بالمائة. وقد عجزت إفريقيا عن اغتنام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز سبل الرزق وخلق فرص جديدة لنشاط الأعمال، وتعرضت إقامة الصلات عابرة الحدود داخل القارة ومع الأسواق العالمية للتعويق. ورغم أن الكثير من البلدان في إفريقيا بدأت في إصلاح سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن انتشار الخدمة أو نوعيتها أو تعريفاتها لم تتحسن بعد.

وتتمثل الأولوية الاستراتيجية في تحسين النفاذ بالنسبة للأسر المعيشية والشركات، على أن يكون الهدف القصير الأجل مضاعفة الكثافة الهاتفية إلى خطين لكل 100 شخص بحلول عام 2005، مع إيجاد مستوى نفاذ ملائم. ولا بد أيضاً من معالجة مسألة التيسر: فمن شأن توفير تكلفة أقل وتحسين إمكانية التعويل على الخدمة بالنسبة للشركات أن يخفف تكاليف الإنتاج والمعاملات في كافة أجزاء الاقتصاد وأن يعزز النمو. وتحتاج مضاعفة الكثافة الهاتفية بحلول عام 2005 إلى استثمار تقريبي يزيد على 8 مليارات من الدولارات في البنية التحتية الأساسية وحدها. ولا تملك جهات تشغيل الاتصالات في إفريقيا (العامة والخاصة) موارد كافية.

ويتطلب اجتذاب مستثمري القطاع الخاص إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة وحسنة التنسيق تنطوي على إصلاح للسياسات والقواعد التنظيمية، وخلق قاعدة موارد بشرية للقطاع، بما في ذلك المهارات الهندسية والبرمجية، والتركيز على التطبيقات والمحتويات التي تضيف قيمة إلى الشبكات، واستحداث آليات تمويل فعالة، بما في ذلك الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص.

2.4 الأهداف

- مضاعفة الكثافة الهاتفية إلى خطين لكل 100 شخص بحلول عام 2005، مع إيجاد مستوى نفاذ ملائم للأسر المعيشية؛
- تخفيض تكلفة الخدمة وتحسين إمكانية التعويل عليها؛
- تحقيق الاستعداد الإلكتروني بالنسبة لجميع البلدان في إفريقيا؛
- استحداث وتحقيق مجموعة من الشباب والطلاب المتمرسين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن لإفريقيا أن تستمد منها حاجتها من المهندسين والمرمجين ومصممي البرمجيات المدربين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- استحداث برمجيات ذات محتوى محلي تستند بوجه خاص إلى التراث الثقافي لإفريقيا.

3.4 الإجراءات

- التعاون مع الوكالات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي للاتصالات ومنظمة "توصيل إفريقيا" (Africa Connection) لوضع سياسات وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات، وبروتوكولات ومقاييس لتقدير الاستعداد الإلكتروني؛
- التعاون مع الوكالات الإقليمية لبناء القدرات التنظيمية؛
- إنشاء شبكة من المؤسسات التدريبية والبحثية لبناء قوة عاملة مرتفعة المستوى؛

- تشجيع وتسريع المشاريع القائمة لوصول المدارس ومراكز الشباب؛
- التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والمبادرات المتعددة الأطراف (فريق المهام المعني بالفرص الرقمية لمجموعة البلدان الثمانية وفريق المهام التابع للأمم المتحدة) والجهات المانحة الثنائية، لإنشاء آليات تمويل لتخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها القطاع وتقليلها.

5 موجز

تدرك إفريقيا ما وقع من مظالم تاريخية طويلة الأمد والحاجة إلى تصحيحها. بيد أن الفرضية الرئيسية للشراكة الجديدة تتمثل في بذل جهود مشتركة لتحسين نوعية حياة شعوب إفريقيا بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، ثمة مسؤولية مشتركة ومنافع متبادلة فيما بين إفريقيا وشركائها.

وسيتم المحافظة على شتى الشراكات القائمة بين إفريقيا والبلدان الصناعية من ناحية، وبينها وبين المؤسسات المتعددة الأطراف من ناحية أخرى. وتشمل الشراكات المقصودة، من حملة أمور، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات؛ وخطة عمل القاهرة الصادرة عن مؤتمر قمة إفريقيا-أوروبا؛ والشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا التي يتصدرها البنك الدولي؛ وأوراق استراتيجية الحد من الفقر التي يتصدرها صندوق النقد الدولي؛ وبرنامج عمل طوكيو الذي تتصدره اليابان؛ وقانون نمو وفرصة إفريقيا الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واللجنة الاقتصادية المعنية بالاتفاق العالمي مع إفريقيا. ويتمثل الهدف من ذلك في ترشيد هذه الشراكات وكفالة إدارتها لفوائد حقيقية لإفريقيا.

6 قرار

تم إعداد مشروع قرار بشأن إشراك الاتحاد الدولي للاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ومرفق مع هذه الورقة كملحق لتقدمه إلى المؤتمر.

ثانياً مشروع قرار بشأن إشراك الاتحاد الدولي للاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تنمية الاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه، ولاسيما، من جملة أمور، ما يتعلق بوظائف القطاع في بناء الوعي بتأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودوره كعامل حافز في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، وبخاصة في البلدان النامية، والحاجة إلى المحافظة على التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية وغير الإقليمية، والارتقاء به،

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك

أن القرار 31 لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994) بشأن البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية يبرز:

- أ) أن الاتصالات شرط مسبق للتنمية،
- ب) تأثيرها على الزراعة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمستوطنات البشرية إلى آخره؛
- ج) الانخفاض المستمر في الموارد الإنمائية المتاحة للبلدان النامية؛

وإذ يلاحظ،

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالتا، 1998) أعاد التأكيد في إعلانه وقراراته على الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة،

ب) اعتماد خطة عمل فالتا التي تحتوي على فصول رئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً،

وإذ يعي

أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات قد حث المؤتمر في قراره 1184 بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 على أن يركز تركيزاً خاصاً على "مشكلة سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/56/37 باعتماد جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001 للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا،

ب) والإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لإنجاز التنمية المستدامة؛

وإذ يدرك

الأحكام الواردة في منطوق قرار الأمم المتحدة A/RES/56/218 بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، من أجل النظر خلال عام 2002 في الخطط والطرائق المتعلقة باشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وكفالة التمثيل الفعال،

وإذ يسلم

بأنه رغماً عما سجله الإقليم الإفريقي من نمو وتوسع مبهرين في خدمات اتصالات المعلومات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 1998 الأخير، فلا تزال هناك مجالات انشغال رئيسي كثيرة وتفاوتات حمة في التوزيع متفشية في الإقليم؛ كما أن النمو المستمر في "الفجوة الرقمية" مسألة لها مغزاها الهام،

يطلب

من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات أن يشرع في القيام بشكل عاجل بتدابير وبرامج خاصة لدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمشاركة فيها،

يكلف

مدير مكتب تنمية الاتصالات بإقامة تعاون وثيق وفعال مع الاتحاد الإفريقي للاتصالات المنخرط في شتى أوجه تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والمحافظة على هذا التعاون،

يقرر دعوة

مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر المندوبين المفاوضين (مراكش، 2002) إلى كفالة إتاحة موارد ووسائل ملائمة لمكتب تنمية الاتصالات لكي يشارك بفعالية في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.